الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من إعداد الأستاذ بن نذير نصرالدين

مقدمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، لكونها الأساس لنهضة الدول المتقدمة حاليا، وهذا اعتبارا لمزاياها المتعددة، من قلة حاجاتها لرؤوس الأموال الضخمة، وقدرتها على توفير فرص عمل جديدة، ومساهمتها في زيادة الصادرات، إضافة إلى ما تتمتع به من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية، والقدرة على الإبداع، واستيعاب التكنولوجيا الجديدة، والتعرف على السوق، وقربها من المتعاملين فيه، وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات جديدة، وتعتبر مخرجاتها بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى، وهو الدور المتميز في إمداد المؤسسات الكبرى.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد حظيت وما تزال باهتمام الدول، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية، وإلى جانب الباحثين والمختصين، وهذا الاهتمام نابع من الدور الهام الذي تلعبه في التنمية، حيث تساهم بشكل فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية، وتكوين القيمة المضافة، وتشغيل اليد العاملة، ودعم المؤسسات الكبيرة، وتمثيلها لأغلب المؤسسات من حيث العدد في معظم الدول.

والجدير بالذكر أن الجزائر وعلى غرار بعض الدول النامية أصبحت تولي اهتماما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، ويتجلى ذلك من خلال استحداث أطر قانونية وهيئات وطنية لتطويرها، وبرامج وآليات، واستراتيجيات لتدعيمها وترقيتها، وتعزيز تنافسيتها، وتهيئة الظروف التنظيمية لنموها.

وعليه نحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية الرئيسية الآتية: ما هو الدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وتقييم الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جزء البحث إلى العناصر الآتية:

- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.

أولا_ ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد اتفاق حول تعريف محدد للمؤسسات، صغيرة كانت أم متوسطة أو كبيرة، فهو مفهوم يتميز بالتباين الشديد، فتعبير صغير،أو متوسط، هي مفاهيم نسبية قد تختلف من إقليم لآخر، ومن دولة لأخرى بل ومن قطاع

لآخر، ومن وقت لآخر، حتى في داخل البلد الواحد، وقد آثار تحديد تعريف لهذا النوع من المؤسسات نقاشا كبيرا، حيث يعترف العديد من الدارسين والباحثين وكذا الهيئات والمنظمات الدولية _ كمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (Organisation de Coopération et de Développement Economiques (OCDE))، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA))، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (United Nations Industrial Development Organization (UNIDO))، إلى جانب منظمة العمل الدولية (International Labour Organization (ILO))_ المهتمين بهذا المجال بصعوبة وضع الحدود الفاصلة التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة، ويعود ذلك الاختلاف إلى أسباب عديدة، منها اختلاف مراحل النمو الصناعي، ومدى التقدم التكنولوجي، ودرجة التطور الاقتصادي، وكذا تعدد المعايير المستخدمة. فالمشكل المطروح هو صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع وآخر، فما هي مؤسسة صغيرة في دولة متقدمة، ممكن أن تعتبر مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة أخرى أقل تقدما، وما هي كبيرة في دولة نامية، ممكن أن تعتبر صغيرة في دولة متقدمة. وليس هذا فحسب، بل قد تختلف من نشاط اقتصادي لآخر، وعليه يتأكد لنا وجود مجموعة من القيود تتحكم في إيجاد ووضع التعريف الموحد لهذه المؤسسات.

1_ المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من عدم وجود اتفاق شامل وموحد لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يلاحظ بشكل عام وجود اتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف الأحجام المختلفة للمؤسسات، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين نوعين من المعايير، معايير كمية أكثر استخداما وأخرى نوعية، فالمعايير الكمية تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات، كما أن معيار العمالة (عدد العمال، حجم العمالة) الذي يعتبر من المعايير الكمية، يعتبر بدوره الأكثر استخداما وشيوعا. في حين تهتم المعايير النوعية بتصنيف المؤسسات حسب طبيعة المشاركة في الإدارة إضافة إلى معيار التنظيم.

1_1_ المعايير الكمية

وهي تلك المعايير الرقمية الإحصائية سهلة القياس ويتمثل أهمها فيما يلي:

أ. معيار العمالة

وفقا لهذا المعيار تتم المقارنة بين المؤسسات على أساس العدد المطلق للعاملين في كل مؤسسة، وعلى ذلك فإن المؤسسة التي تضم عددا كبيرا من العاملين تعتبر من المؤسسات الكبيرة، بينما المؤسسة التي تحتوي على عدد محدود أو قليل فتعتبر مؤسسة صغيرة.

ويعتبر تعريف (BROTCH et HEIMINS) من التعاريف الشهيرة التي تعتمد على معيار العمالة وجاء على النحو التالي:[1]

[1] مجدي عبد الله شرارة، **أهمية تكامل الصناعات الصغيرة مع الصناعات الكبيرة:دراسة حالة لمدينة العاشر من رمضان**، مجلة أفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة و الصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز البحوث والتوثيق، المجلد 22، العدد 85، 2001، ص 70.

-المؤسسات الأسرية، وهي التي يعمل بها أقل من عشرة عمال، مابين (1 -9) عامل؛
-المؤسسات الصغيرة، وهي التي يعمل بها أقل من خمسين عاملا، مابين (10 -49) عامل؛
-المؤسسات المتوسطة، وهي التي يعمل بها أقل من مائة عامل، مابين (50 -99) عامل؛
-المؤسسات الكبيرة، وهي التي يعمل بها أكثر من مائة عامل.

ب. معيار رأس المال

يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية والشائعة في تحديد حجم المؤسسة، لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.[1] ويعد كذلك معيارا أساسيا في العديد من الدول للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المؤسسات الكبيرة، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم نشاط المؤسسة كميا.[2] وفي دراسة للبنك الدولي عن المؤسسة الصغيرة في الفلبين تم تصنيفها وفقا لمعيار رأس المال كما يلي:[3]

-مؤسسة أسرية، وهي التي يقل رأسمالها عن 3.500 دولار أمريكي؛
-مؤسسة صغيرة، وهي التي يتراوح رأسمالها ما بين(3.500دولار إلى 35.000 دولار أمريكي)؛
-مؤسسة متوسطة، وهي التي يتراوح رأسمالها ما بين (35.000 دولار إلى 150.000 دولار أمريكي)؛
-مؤسسة كبيرة، وهي التي يزداد رأسمالها عن 150.000 دولار أمريكي.

ت. معيار العمالة ورأس المال المستثمر (المعيار الثنائي)

يعتبر هذا المعيار من المعايير الهامة المستخدمة من قبل الكثير من الدول، وعادة ما يكون منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال بصفة عامة مثل قطاعي الخدمات والتجارة، ويكون مرتفعا في القطاع الصناعي ولاسيما تلك المصانع التي تستخدم خطوط إنتاج ذات مستوى تكنولوجي متطور.[4]

إن معيار العمالة ورأس المال (المعيار الثنائي) قلل من النقائص في حالة استخدام كل معيار على حدة أو منفردا، خاصة عند قياس المؤسسات الكثيفة بالعمالة وقليلة رأس المال أو العكس، فنجد أن هناك مؤسسات مصنفة على أساس أنها صغيرة طبقا لمعيار العمالة، ومصنفة على أساس أنها مؤسسة كبيرة طبقا لمعيار رأس المال أو العكس. لذلك وجد هذا المعيار الذي يمزج بين العمالة ورأس المال، ويمكن اعتباره من أفضل المعايير المستخدمة، وبالرغم من ذلك فإنه لا يخلو كذلك من بعض النقائص والانتقادات.

ج. معيار قيمة المبيعات

---

[1] خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي، **معدل و عوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية**، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد 21، العدد 2، يوليو 2001، ص 309.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **الصناعات الصغيرة و المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية**، مجلة المال و الصناعة، بنك الكويت الصناعي، الكويت، العدد 24، 2006، ص 11 .

[3] مجدي عبد الله شرارة، مرجع سابق، ص 73.

[4] خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي، مرجع سابق ،ص 310.

يعتبر معيار قيمة المبيعات من المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم، ويعتبر مقياسا صادقا لمستوى نشاط المؤسسة وقدراتها التنافسية.[1] كما يستخدم البعض هذا المعيار مع معيار حجم العمالة أو رأس المال، وطبقا لهذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة تتسم بصغر مبيعاتها من حيث الكمية والقيمة مقارنة بالمؤسسات المتوسطة والكبيرة، كما أنها ترتبط بالأسواق المحلية لارتباطها بها من ناحية، أو لعدم قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، ويرتبط بالجهود والتكلفة المناسبة من ناحية أخرى ولاعتبارات المنافسة.[2]

1_2_ المعايير النوعية

تستخدم المعايير النوعية إلى جانب المعايير الكمية، والتي قد تعجز وحدها في بعض الأحيان على أن تقدم تعريفا واضحا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لاختلاف أهميتها النسبية واختلاف درجات النمو، واختلاف المستوى التكنولوجي، مما أوجد تباينا واضحا بين التعاريف المختلفة، لذلك فالمعايير النوعية تستخدم لتدقيق تمييز صنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيره من الأصناف، وتوضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات على أساس الحجم، والتي من أهمها ما يلي :

أ. معيار الإدارة والتنظيم

يستند هذا المعيار إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها ما يميزها عن المؤسسات الكبيرة، من حيث مستوى تنظيم المؤسسة وإدارتها، فمن حيث التنظيم يتميز ببساطة التنظيم المستخدم، وغالبا ما ينقصه الأصول العلمية لتنظيم عملياته، أما من حيث الإدارة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تدار من قبل صاحب المشروع، فالمالك هو المدير في أغلب الحالات، فهو يتولى إدارة فعاليات المؤسسة من حيث الإنتاج والتسويق والتمويل والنواحي الفنية، وبالتالي تتوقف قدرة هذه المؤسسات على النجاح و المساهمة في الاقتصاد الوطني على كفاءة القائمين بإدارتها.[3]

كما تصنف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار، إذا كانت تتسم بخاصيتين أو أكثر من هذه الخواص الآتية:[4]

-الجمع بين الملكية و الإدارة؛

-قلة عدد مالكي رأس المال؛

-ضيق نطاق الإنتاج و تركزه في سلعة أو خدمة محددة؛

-صغر و توسط حجم الطاقة الإنتاجية؛

-المحلية إلى حد كبير؛

-الاعتماد بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأسمالها.

---

[1] نفس المرجع، ص 310 .

[2] هيكل محمد، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص 88.

[3] السلمي علي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة**، دار غريب للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ص 13.

[4] خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي، مرجع سابق، ص 311.

ب. المعيار القانوني

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويله، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأشخاص.[1] ووفقا لهذا المعيار تشمل المؤسسات الصغيرة جميع المؤسسات ذات الشكل غير المؤسسي مثل مؤسسات الأفراد والعائلية والشركات التضامنية والوكالات والمهن الصغيرة الإنتاجية و الحرفية وورش الصيانة و الإصلاح و كذلك أعمال البناء.[2]

2_ تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد بذلت الحكومة الجزائرية جهدا كبير في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مدى العشرين سنة الماضية – بداية من التسعينات من القرن العشرين–، ومن حيث الإصلاح المؤسسي والسياسات، تم إنشاء في سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1994، وذلك من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي سنة 2002 تم ضم قطاع الصناعات التقليدية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر الجزائر الدولة العربية الأولى التي تنشئ وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد حدّدت هذه الوزارة، وطبّقت إستراتيجية متكاملة لتحسين البيئة الشاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم إقرار إصلاحات بارزة لتعزيز الإطار القانوني والتشريعي لخلق بيئة عمل مساندة لأنشطة القطاع الخاص، تشمل أكثر القوانين أهمية، والتي تم سنها لمساندة أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قانون حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،قانون المجلس الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفر هذه القوانين أساسا قانونيا شاملا للسياسات الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنشئت تحت إدارة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الهيئات والمؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع ومنها المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال التعاريف الواردة في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن القول أن المشرع الجزائري اعتمد على المعايير الكمية وهي الأكثر شيوعا واستخداما، والتي تمثلت في عدد العمال (حجم العمالة) ورقم الأعمال السنوي (قيمة المبيعات السنوية) أو الحصيلة السنوية (الإيرادات السنوية) بالإضافة إلى معيار الاستقلالية في تعريفه للمؤسسات المشكّلة لهذا القطاع، وهي نفس المعايير المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي في تعريفه لها، ويمكن تلخيص التعريف الرسمي الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجدول الآتي:

جدول رقم (1) :التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المعايير نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)	الاستقلالية
المصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20	أقل من 10	لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من
الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 100	

[1] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 2007، ص 34.

[2] خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي، مرجع سابق، ص 311 .

المتوسطة	من50 إلى250	مابين 200 و2000	مابين 100 و 500	قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على الجريدة الرسمية الجزائرية، **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 77، ص 5، ص 6.

ثانيا_ خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والسمات التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، وفيما يلي عرض لأهم تلك الخصائص:

1_ الملكية الخاصة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخضع في ملكيتها لشخص واحد أو عدة أشخاص فقط، وقد لخص (SCHUMACHER) في كتابه (Small is Beautiful) بيانه الخاص بالمؤسسة الصغيرة خلال مناقشته الملكية، فأعتبر أن الملكية الخاصة من قبل شخص ما أو بعض الأشخاص كما يلي:[1]

-في المؤسسة الصغيرة، مسألة طبيعية ومثمرة وعادلة؛

-في المؤسسة المتوسطة، تصبح إلى حد ما غير لازمة من الناحية الوظيفية؛

-في المؤسسة الكبيرة، مسألة غير منطقية.

وما ينجم عن الملكية الخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزيز الروابط العائلية بين أفراد، حيث يلاحظ أن العاملين في هذه المؤسسات، هم في الغالب أبناء أسرة واحدة أو من أسر متقاربة، مما يؤدي إلى نوع من التكافل الاجتماعي.[2]ومن جانب أخر تجعل الملكية الخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصحاب هذه المؤسسات على معرفة تامة بالعمل والمشكلات التي تعترضهم، على اعتبار أنهم الملاك الفعليين لهذه المؤسسات، وهذا ما يسهل من إمكانية وضع الحلول المقترحة لمشكلات القائمة.

2_ الحجم

يمثل الحجم خاصية مهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد ترى الإدارة والمالكين ضرورة بقاء المؤسسة صغيرة أو متوسطة ولا تتطلع لتأخذ حجما آخر، ويكون مرد هذا التطلع الحصول على ميزات تفرد، خاصة ترافق أساليب ومناهج عمل هذا المستوى من الحجم، ولا ترغب المؤسسة الانتقال إلى الحجم الأكبر رغم توفر الفرص المواتية لها. ويلاحظ في إطار هذه الخاصية بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بقيت بهذا الحجم مرغمة ومضطرة لعدم إمكانية النمو والتوسع لأسباب عديدة، وهنا فإن ميزات الحجم تمثل فوائد مرحلية تحصل عليها المؤسسة وهي تنتقل بعد ذلك إلى الحجم الأكبر وتتوسع المؤسسة.[3]

---

[1] جالن سبنسر هل، **منشآت الأعمال الصغيرة: اتجاهات في الاقتصاد الكلي**، ترجمة بطرس صليب، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1989، ص 37.

[2] رامي زيدان، **تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية:دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، غير منشورة، 2005، ص 15.

[3] برنوطي نائف سعاد، **إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005 ، ص 77.

إن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستفيد من خاصية الحجم لإيجاد ميزات لها، لا يعني بأن الأحجام الأكبر –المؤسسات الكبيرة– تمثل مشاكل فقط دون فوائد تذكر، لكن الأمر هنا يتجسد بكيفية جعل هذا المستوى من الأحجام خاصية مميزة ومفيدة للمؤسسة.

3_ سهولة الإنشاء والتأسيس

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر حجم رأس مال إنشائها، إلى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها بما فيها دراسات جدوى إقامتها والشروع في إنشائها.كما تتميز بسهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من ماكينات ومعدات، فضلا عن سهولة تحضير مستلزمات التشغيل من مواد خام ومواد أخرى.كما تتميز بانخفاض إجراءات تكوينها وانخفاض المصروفات الإدارية بها نظرا لبساطة وسهولة هياكلها الإدارية والتنظيمية.[1]

وفي الغالب نجد أن هذا الأمر يعطي الإمكانية لإنشاء هذه المؤسسات من قبل أشخاص عاديين أو أقارب حيث لا يحتاج الأمر إلى مزيد من الدراسات والوثائق، أو أن إقامة هذه المؤسسات تتطلب ثقافة خاصة للمؤسسين أو إمكانات كبيرة. بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية والرسمية، هناك أيضا بساطة مستلزمات ومتطلبات إيجاد المؤسسة والعمل الصغير.

4_ مرونة الإدارة والتنظيم

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل بيروقراطية عند مقارنتها بالمؤسسة الكبيرة، ففي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القرار الرئيسي يتخذ ويطبق من طرف المالك المسير لها، وعلى هذا الأساس هناك سرعة في اتخاذ القرار، على عكس المؤسسات الكبيرة، حيث مجموعة كبيرة من المشاركين يستشارون قبل اتخاذ القرار النهائي وتطبيقه. ففي اقتصاد ميزته التنافس الشديد والمنافسة فيه لا تقاس بحجم المؤسسة–القدرة على أن تكون المؤسسة ذات حجم كبير–بل السرعة في اتخاذ القرارات وردت فعل سريعة على التغيرات والمستجدات الحادثة هي التي تعزز استمرارية مسيرة المؤسسة، وهذه الميزة توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفضلية وأسبقية لها.[2]

ثالثا_ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاديات المتقدمة والنامية، وتقاس أهميتها بمؤشرات عديدة منها نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني في الميادين التالية:[3]

- العمالة الموظفة؛
- العدد الإجمالي للمؤسسات؛

---

[1] خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي، مرجع سابق، ص 314 .

[2] Jacques Liouville et Constantin Nanopoulos, **Stratégie de spécialisation et compétitivité des PME en environnement global**, Revue Gestion 2000, vol 2, Mars-Avril 1998, p 36.

[3] رياض بن جليلي، **تنافسية المنشات الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد 93، ماي 2010، ص 3.

– الناتج المحلي الإجمالي؛

– القيمة المضافة المحققة؛

وتعود هذه المساهمة الحيوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية لأسباب متعددة أهمها:

–أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات كثافة عمالية، وتتجه للإسهام في توزيع الدخل أكثر عدلا مما تفعله المؤسسات الأكبر؛

–تسهم بفاعلية أكبر في تخصيص الموارد حسب المناطق في الدول النامية؛

–تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء قدرات إنتاجية منظمة؛

–تعتبر مصدرا رئيسيا للإبداع والمبادرة، وتوظف تقنيات حديثة وتساهم في إطلاق خدمات ومنتجات جديدة في السوق وبالتحديد في الدول الأكثر نموا.

عموما يمكن القول إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تؤدي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، أدوارا تنموية على درجة كبيرة من الأهمية، يمكن عرضها على النحو التالي:

1_ توفير فرص عمل جديدة وتشكيلها النسبة الأكبر من إجمالي عدد المؤسسات

يأتي الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة ظهور العديد من المشكلات التي لم تستطع المؤسسات الكبرى التعامل معها، أو إيجاد حلول لها أو التغلب عليها، هذا إضافة إلى إيمان الحكومات والأفراد في الوقت الراهن بأهمية الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي يأتي في مقدمتها، توفير فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبيرة، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال.

كما تظهر البيانات المتوفرة من منظمة التعاون والتنمية (OCDE) لسنة 2007 ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) لسنة 2002، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد العمود الفقري للاقتصاد في كل من الدول النامية والمتقدمة، وتشكل في المتوسط أكثر من 90% من عدد المؤسسات ومابين 50% و80% من العمالة الموظفة، هذا ما يبرزه الجدول الآتي الذي يوضح مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث العمالة الموظفة والمساهمة في العدد الإجمالي من المؤسسات في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية.

جدول رقم(2):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة الموظفة والعدد الإجمالي للمؤسسات في بعض الدول المتقدمة والنامية

الدول	النسبة من إجمالي المؤسسات(%)	نسبة العمالة الموظفة(%)
الولايات المتحدة الأمريكية	85	54
اليابان	98	69
ألمانيا	99	60
المملكة المتحدة	99	53
فرنسا	99	61

كوريا	98	71
الصين	99	74
الهند	95	80
اندونيسيا	100	100
ماليزيا	95	41

المصدر: رياض بن جليلي، مرجع سابق، ص4.

كما تشير إحصائيات[1] متعلقة بسنة 2009، أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما فيها المصغرة في الاتحاد الأوروبي المتكون من 27 دولة بلغ 20.709.000 مؤسسة من أصل 20.752.000 مؤسسة يضمها الاتحاد الأوروبي، أي بنسبة 99,8%، حيث كان نصيب المؤسسات المصغرة (الأقل من 10 عمال) نحو 19.058.000 مؤسسة، بنسبة 91,8%، والمؤسسات الصغيرة (مابين 10 إلى 49 عامل) بـ1.424.000 مؤسسة، أي بنسبة 6,9%، بينما بلغ عدد المؤسسات المتوسطة (مابين 50 إلى 249 عامل) 226.000 مؤسسة وبنسبة بلغت 1,1%، بينما كان نصيب المؤسسات الكبيرة 43.000 مؤسسة وبنسبة 0,2%. أما فيما يخص توزيع اليد العاملة فبلغ مجموع اليد العاملة الموظفة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 89.947.000 عامل من أصل 133.362.000 عامل بنسبة بلغت 67,4%، حيث كان نصيب المؤسسات المصغرة 39.630.000 عامل بنسبة 29,7%، والمؤسسات الصغيرة بـ 27.652.000 عامل بنسبة 20,7%، أما المؤسسات المتوسطة بـ 22.665.000 عامل وبنسبة 17%، بينما ساهمت المؤسسات الكبيرة بـ 43.414.000 عامل وبنسبة 32,6%. هذه الإحصائيات تظهر الدور الجوهري الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها توفر فرص عمل واسعة وتشكل النسبة الأكبر من إجمالي المؤسسات.

كما شهد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا ابتداء من سنة 2001 والذي اقترن بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعتبر نقطة تحول في مسار هذا القطاع وأداة قانونية وتأطيرية له، حيث يمكن توضيح هذا التطور في التعداد من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2001 إلى 2010.

السنوات	2001		2002		2003		2004		2005	
نوعية المؤسسات	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المؤسسات الخاصة	179893	73,32	189552	72,39	207949	72,06	225449	72,04	245842	71,72
المؤسسات العامة	778	0,32	778	0,30	778	0,27	778	0,25	874	0,26
الصناعات التقليدية	64677	26,36	71523	27,31	79850	27,67	86732	27,71	96072	28,02
المجموع	245348	100	261853	100	288577	100	312959	100	342788	100
التغير مابين السنوات	-		16505	6,73	26724	10,21	24382	8,45	29829	9,53

السنوات	2006		2007		2008		2009		2010	
نوعية المؤسسات	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المؤسسات الخاصة	269806	71,61	293946	71,53	321387	71,59	345902	67,09	369319	73,06

[1] European SMES Under pressure annual report on EU Small and Medium Sized Enterprises 2009, P 27.

المؤسسات العامة	739	0,20	666	0,16	626	0,14	591	0,12	557	0,11
الصناعات التقليدية	106222	28,19	116347	28,31	126887	28,27	169080	32,79	135623	26,83
المجموع	376767	100	410959	100	448900	100	515573	100	505499	100
التغير مابين السنوات	33979	9,91	34192	9,07	37941	9,23	66673	14,85	10074-	1,95-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الاقتصادية**، الاعداد : 8، 10، 12، 16، 18.

وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **مدونة المؤشرات الإحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: تطور القطاع خلال الفترة 2003–2008**، 2008، الجزائر، ص 3.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشهد سنويا تطورا في تعدادها، كما أن المؤسسات الخاصة تعد الأغلبية في هذا التعداد وبنسبة تفوق 71% من مجموع المؤسسات، كما بلغت نسبة الزيادة في المتوسط للفترة 2001 إلى 2010 ما مقداره 8,33%، كما يلاحظ كذلك تراجع في تعداد المؤسسات العمومية والناجم عن خوصصتها، كما تجدر الإشارة إلى أن الانخفاض المسجل في سنة 2010 ناجم عن انخفاض الصناعات التقليدية، حيث تبعا للتغيير الحكومي الموافق لـ28 ماي 2010 والذي بموجبه تم إعادة هيكلة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أصبحت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، تم تغيير نظام جمع المعطيات المتعلق بفئة الصناعات التقليدية لتسجيل الحرفيين، حيث أصبح يعتمد على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء كمصدر للمعلومات لهذه الصناعة، بدلا من قاعدة المعلومات المتكونة من شبكة غرف الصناعة التقليدية والحرف، مما أثر على عدد الحرفيين الذين ينشطون ضمن الصناعات التقليدية، وهذا ما أثر على العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2010.

كما تشغل هذه المؤسسات (باستثناء نشاطات الصناعة التقليدية) حوالي 1.625.686 عامل، وزعت على النحو الأتي:

-المؤسسات الخاصة بـ 1.577.030 عامل وبنسبة 97,01%؛

-المؤسسات العمومية بـ 48.656 عامل وبنسبة 2,99%؛

2_ المساهمة في القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة جوهرية في مخرجات التصنيع، وتولد أكثر من 50% من القيمة المضافة في عدد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) وبشكل بارز في إيطاليا، والبرتغال، وإسبانيا، واليابان، ونيوزلندا، والنرويج. وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 57% من القيمة المضافة في المتوسط لاقتصاديات 25 دولة أوروبية. ويمكن إبراز الدور المتميز لها في تحقيق القيمة المضافة في القطاع الصناعي من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم(4) :توزيع القيمة المضافة المحققة بحسب حجم المؤسسة في القطاع الصناعي لدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE) لسنة 2002. **القيم بالنسب المئوية (%)**

البلدان	حصة المؤسسات المصغرة (أقل من 10 عمال)	حصة المؤسسات الصغيرة (مابين 10– 49 عامل)	حصة المؤسسات المتوسطة (مابين 50– 249 عامل)	حصة المؤسسات الكبيرة (أكبر من 250 عامل)
ألمانيا	3,6	10,2	21,1	65,1

استراليا	11,1	15,3	16,5	57,1
النمسا	6,2	13,7	26,3	53,9
بلجيكا	6,1	14	21,7	58,2
الدانمارك	6,4	16,2	24,4	53
اسبانيا	10,3	23,6	24,2	41,9
فلندا	5,6	10,1	17,7	66,6
فرنسا	8,1	15	19,2	57,7
اليونان	-	15,6	28,4	56
المجر	4,8	10,2	20,4	64,6
ايرلندا	1,2	5,5	17,2	76,1
ايطاليا	15,3	27,8	25,5	31,4
اليابان	5,2	19,4	29,2	46,2
النرويج	8	18,5	26,2	46,7
نيوزلندا	11,7	18,2	24	46,2
هولندا	7,7	17,6	25,8	48,9
بولونيا	0,8	13,6	31,4	54,1
البرتغال	9,8	21,2	29	40
سلوفاكيا	3,2	7,3	20,2	69,3
جمهورية التشيك	4,9	10,7	24,5	59,9
المملكة المتحدة	8,1	15,2	22,6	54,1
السويد	6,5	12,6	19,7	61,2

Source : OCDE, **Perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entreprenariat**, , Edition OCDE, 2005, p 428.

كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول العربية، في على سبيل المثال[1] بلغت مساهمتها في جمهورية مصر العربية حوالي 80% سنة 2004، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بحوالي 75% سنة 2004، و الجمهورية اليمنية بنحو 96% في سنة 2005.

أما في الجزائر تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات ويظهر ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (5): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة 2000-2009

القيمة :مليار دينار جزائري

البيان	2000		2001		2002		2003		2004	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
مساهمة القطاع العام	457,8	25,23	481,5	23,58	505	23,12	550,6	22,61	598,65	21,80
مساهمة القطاع	1356,8	74,77	1560,2	76,42	1679,1	76,88	1884,2	77,39	2146,75	78,20

[1] منظمة العمل العربية، **دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة**، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، لبنان، من 19 إلى 21 أكتوبر 2009، ص 28.

الخاص									
المجموع	1814,6	100	2041,7	100	2184,1	100	2434,8	100	2745,4	100
البيان	2005		2006		2007		2008		2009	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
مساهمة القطاع العام	651	21,59	704,05	20,44	749,86	19,21	760,92	17,55	816,80	16,41
مساهمة القطاع الخاص	2364,5	78,41	2740,06	79,56	3153,77	80,79	3574,07	82,45	4162,02	83,59
المجموع	3015,5	100	3444,11	100	3903,63	100	4334,99	100	4978,82	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الاقتصادية**، العددين: 8، 18.

يتضح من خلال الجدول رقم 5 أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في تزايد مستمر حيث انتقلت من 1814,6 مليار دينار جزائري في سنة 2000 إلى 4978,82 مليار دينار جزائري في سنة 2009، كما يغلب على هذه المساهمة مساهمة القطاع الخاص، حيث ساهم في المتوسط خلال الفترة من 2000 إلى 2009 بنسبة قدرت بـ 78,85%، بينما مساهمة القطاع العام لم تتعد في المتوسط ما نسبته 21,15%.

3_ دعم وتنمية الصادرات

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر وغير مباشر في دعم وتنمية الصادرات، فالإحصائيات المتاحة[1] تشير إلى أن هذه المؤسسات تملك أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بالنسبة للتصدير المباشر، فهي تساهم بنحو 25% إلى 35% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة، كما شكلت مساهمتها في صادرات بعض الدول الآسيوية معدلات عالية جدا، حيث بلغت 60% في الصين، و 65% في تايوان، و 40% في كوريا الجنوبية. كما تشير أيضا تقديرات[2] منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE) إلى بلوغ حوالي 26% من إجمالي الصادرات، وتحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الايطالية المركز الأول بنحو 53%، تليها الدانمارك وسويسرا بنحو 46% و40% على التوالي، ثم السويد بنحو 30%، ففرنسا وهولندا بـ26%. أما اليابان فإن مساهمتها لا تتجاوز 13.5%.أما بالنسبة للمساهمة غير المباشرة لهذه المؤسسات في التصدير، فعلى سبيل المثال[3] تمثل الصادرات غير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان 20% من إجمالي صادرات المؤسسات الصناعية الكبيرة، كما أن نصف الاستثمارات الصناعية اليابانية في الخارج تتم بواسطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص 14.

[2] نفس المرجع، ص 14.

[3] رامي زيدان، مرجع سابق، ص 23.

يتجه معظمها إلى جنوب شرق آسيا. وفي الولايات المتحدة الأمريكية[1] تصل نسبة أصحاب المؤسسات الصغيرة بين المصدرين حوالي 96%، قاموا بتصدير حوالي 30% من إجمالي الصادرات الأمريكية.

أما فيما يتعلق بالجزائر فيمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات لا تزال ضعيفة وقليلة التنوع، وهي لا تتجاوز نسبة 2,86% من القيمة الإجمالية للصادرات لسنة 2010، أي بقيمة قدرت بـ 1,62 مليار دولار أمريكي من القيمة الإجمالية البالغة 56,66 مليار دولار أمريكي، وتتمثل أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا من مجموعة المنتجات النصف مصنعة، والتي بلغت نسبة 1,92% من القيمة الإجمالية للصادرات وبقيمة 1,08 مليار دولار أمريكي، ثم مجموعة المواد الخام بنسبة 0,29%، وبقيمة 165 مليون دولار أمريكي، وأخيرا السلع الاستهلاكية غير الغذائية وسلع التجهيزات الصناعية بنسب 0,06% و 0,05% على الترتيب.

كما تجدر الإشارة أنه بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية منذ أكثر من عشر سنوات، ورغم التسهيلات المقررة لتشجيع التصدير من خلال العمل على الرفع من القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وإنشاء هياكل داعمة للرفع من قدرة هذه المؤسسات على التصدير ودخول الأسواق الخارجية على غرار الوكالة الوطنية لترقية الصادرات، والديوان الجزائري لترقية الصادرات، لا تزال الصادرات الوطنية خاضعة لهيمنة صادرات المحروقات بنسبة تتجاوز 97%، كما يلاحظ تناقص في تعداد المؤسسات المصدرة[2] والتي تناقص عددها من 280 مؤسسة مصدرة خلال الثمانينات من القرن العشرين لتصل إلى 40 مؤسسة مصدرة فقط سنة 2010، من تعداد تجاوز 369876 مؤسسة صغيرة ومتوسطة(بدون حساب الصناعات التقليدية).

الخاتمة

إن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يصل إلى تعريف دقيق ومحدد على مستوى دول العالم، حيث يعتبر ذلك أمرا صعبا ومعقدا، نظرا لاختلاف مراحل النمو ودرجة التقدم التكنولوجي واختلاف المعايير المعتمدة في تعريفها وتباين الإمكانات والظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. فقد تعددت المعايير التي يعتمد عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك تبعا لموقع وخلفية الجهة التي تعتمد هذه المعايير في عملية التعريف. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف دولي عام متفق عليه، فإنه يوجد اتفاق على المعايير الأساسية التي يمكن على أساسها تعريف الأحجام المختلفة لهذه المؤسسات.

---

[1] عبد العزيز جميل مخيمر وأحمد عبد الفتاح عبد الحليم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 34.

[2] مداخلة محمد بن مرادي وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في افتتاح الجلسات الوطنية للتجارة، 26/25 جوان 2011، قصر نادي الصنوبر، الجزائر، ص 1، متاح على: http://www.mincommerce.gov.dz/assises2011/allocutionpmiar.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/10/20.

كما تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص والسمات تختلف عما هو عليه بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، التي تشترك فيها وتكسبها طبيعة خاصة رغم تعدد مجالات نشاطها وتنوع النظم الإنتاجية واختلاف الأطر التنظيمية لمكوناتها الفرعية، وهذه الخصائص التي تتسم بها قد تساعدها على النمو والانتشار من جهة، وقد تكون عائقا أمام تطورها وازدهارها من جهة أخرى. فهي لا تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة، وتتميز بالملكية الخاصة ومرونة الإدارة والتنظيم وسهولة التأسيس والتكوين والتكامل مع المؤسسات الكبيرة وروح المبادرة والإبداع ، بالإضافة إلى الاحتكاك والتقارب المباشر بين العاملين بعضهم البعض وبين المؤسسة والأطراف الخارجية المتعاملة معها سواء الموردين أو الوسطاء أو الزبائن، مما يدعم العلاقات الشخصية للمؤسسة في المحيط الخارجي والإصغاء وتلبية حاجيات ومتطلبات الزبائن مما يعزز استمرارية المؤسسة في السوق.

إن ما يعزز من أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جملة من الأدوار التنموية الهامة التي تضطلع بها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. فهي تساهم في تشغيل اليد العاملة على نحو يفوق بكثير مساهمة المؤسسات الكبيرة، كما أنها تشكل النسبة الأكبر من إجمالي عدد المؤسسات في أغلب دول العالم، كما تساهم على نحو فعال في تكوين القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى مساهمتها في عملية التصدير، ومساهمتها في تحقيق التنمية الإقليمية، ودعم المؤسسات الكبيرة من خلال المنفعة المتبادلة جراء علاقات التعاقد من الباطن، هذا إضافة للدور المتميز في مجال الإبداع والبحث والتطوير باعتبارها مصدرا دائما ومستمرا للتقدم التكنولوجي خاصة في الدول المتقدمة. ووفقا لما تقدم فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست بديلا عن المؤسسات الكبيرة، وإنما تشكل عنصرا متمما ومكملا ومعززا ومغذيا لها.

المراجع :

- برنوطي نائف سعاد، **إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
- جالن سبنسر هل، **منشآت الأعمال الصغيرة: اتجاهات في الاقتصاد الكلي**، ترجمة بطرس صليب، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1989.
- خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي، **معدل و عوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية**، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد 21، العدد 2، يوليو 2001.
- رامي زيدان، **تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية:دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، غير منشورة،.
- رياض بن جليلي، **تنافسية المنشات الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد 93، ماي 2010.
- السلمي علي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة**، دار غريب للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 1999.
- عبد العزيز جميل مخيمر وأحمد عبد الفتاح عبد الحليم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2000.
- مجدي عبد الله شرارة، **أهمية تكامل الصناعات الصغيرة مع الصناعات الكبيرة:دراسة حالة لمدينة العاشر من رمضان**، مجلة أفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز البحوث والتوثيق، المجلد 22، العدد 85، 2001.

- مداخلة محمد بن مرادي وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في افتتاح الجلسات الوطنية للتجارة، 26/25 جوان 2011، قصر نادي الصنوبر، الجزائر، ص 1، متاح على:
http://www.mincommerce.gov.dz/assises2011/allocutionpmiar.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/10/20.
- منظمة العمل العربية، **دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة**، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، لبنان، من 19 إلى 21 أكتوبر 2009.
- نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 2007.
- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **الصناعات الصغيرة و المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية**، مجلة المال و الصناعة، بنك الكويت الصناعي، الكويت، العدد 24، 2006.
- هيكل محمد، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **مدونة المؤشرات الإحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: تطور القطاع خلال الفترة 2003-2008**، 2008، الجزائر.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الاقتصادية**، الأعداد : 8، 10، 12، 16، 18.
- OCDE, **Perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entreprenariat**, , Edition OCDE, 2005, p 428.
- European SMES Under pressure annual report on EU Small and Medium Sized Enterprises 2009.
- Jacques Liouville et Constantin Nanopoulos, **Stratégie de spécialisation et compétitivité des PME en environnement global**, Revue Gestion 2000, vol 2, Mars-Avril 1998.